اتحاد الصناعات يطالب بتبعية صندوق تنمية المشروعات الصغيرة لمجلس الوزراء

مطلوب إعفاء الصناعات الصغيرة ضريبياً لمدة ٣ سنوات فى مشروع القانون الجديد

عبدالمنعم سعودى

نادر رياض

كتب ـ سامح عوض الله:

طالب اتحاد الصناعات المصرية بانشاء صندوق جديد لتنمية المشروعات الصغيرة تكون تبعيته المباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، مؤكداً على أهمية عدم اسناد مهمة تنمية المشروعات الصغيرة الي أية جهة تختلف توجهاتها عن العملية الانتاجية، وقال اتحاد الصناعات في المذكرة التى أعدها بشأن مشروع قانون رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة أن انشاء جهاز تنفيذي لتنمية المشروعات الصغيرة يكتسب من خلال تبعيته لمجلس الوزراء قوة الدفع اللازمة لمواجهة العقبات الادارية السائدة، واتاحة سهولة توظيف الخبرات المناسبة. وأشار الاتحاد في المذكرة التى اعدتها لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة برئاسة الدكتور نادر رياض إلى ضرورة أن تكون جميع السلطات التنفيذية اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة في يد الجهاز المقترح، مشيراً إلى أهمية عدم اسناد بعض مهام هذا الصندوق المقترح للهيئة العامة للاستثمار بسبب اختلاف ادوات عملها عن تنمية المشروعات الصغيرة. موضوحاً أن المشروعات الصغيرة لا تخضع لقانون الاستثمار، ولا تنطبق عليها معاييره، فضلاً عن تجنب تشتيت المسئولية عن الاداء المرجو.

دعت مذكرة اتحاد الصناعات إلى استقلالية المشروع الصغير في الملكية والادارة بحيث لا تزيد مشاركة أي كيان فيه علي ٢٥٪، ضماناً لاستقلالية المشروع دون حرمانه من قوة الدفع التى قد يحصل عليها نتيجة المساهمة المحدودة لكيان ذي ميزة تكنولوجية أو تسويقية نسبية، مما يدفع بالمشروعات الصغيرة في اتجاه الصناعات المغذية ويتيح ايجاد دور ايجابي لمساهمة التعاونيات فيها.

وطالب اتحاد الصناعات بتحديد نطاق تطبيق القانون بصورة قاطعة تضمن له الجدوي، وذلك من خلال تحديد هذا النطاق بالمشروعات التى تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي، مثل المشروعات الانتاجية دون الانشطة الاستيرادية والسياحية والترفيهية والمكاتب المهنية وأعمال الزراعة والفلاحة وغيرها.

جريدة الوفد ٢٠٠٤/٢/٢٨

الوفد

اتحاد الصناعات يطالب بإعفاء ضريبى للمشروعات الصغيرة

كتب ـ أسامة عبدالعزيز:

اصدر اتحاد الصناعات المصرية أمس بيانا أكد فيه أن مشروع قانون المشروعات الصغيرة يعتبر استكمالا لمنظومة سوق العمل فى مصر التى ترتكز على ٤ محاور رئيسية هى المساواة، والتأهيل، والتوظيف، وإيجاد الوظائف من خلال المشروعات الصغيرة.

وأوصى الاتحاد فى بيانه بأن يتضمن المشروع عدة امتيازات تتمثل فى إعطاء الموظف الذى يشغل وظيفة حكومية ويرغب فى ترك عمله والتحول للعمل الحر الحق فى الحصول على راتبه من جهته الحكومية السابقة لمدة ٣ سنوات حتى يستقر مشروعه.

كما أوصى فى بيانه بضرورة منح المشروعات الصغيرة إعفاء ضريبيا لمدة ثلاث سنوات تشجيعا لجذب المشروعات المتناهية الصغر.

وبالنسبة لمشروع قانون حوافز الاستثمار فقد أوصى الاتحاد بضرورة تطبيق المشروع لأنه يحقق مطلبين مهمين بالنسبة للدولة والمستثمرين يتمثلان فى اختصار الوقت والمستندات المطلوبة، إضافة لتعامل المستثمر مع جهة واحدة مما يحقق فاعلية فى تطبيق التيسيرات المقررة بالقانون للمستثمر.

جريدة الأهرام ٢٠٠٤/٣/٨ الأهرام

اتحاد الصناعات يطالب بسرعة اصدار قانون المشروعات الصغيرة

اوصى اتحاد الصناعات المصرية بسرعة اصدار قانون المشروعات الصغيرة واكد اعضاء الاتحاد فى اجتماعهم مساء امس ان القانون يعتبر استكمالا لمنظومة سوق العمل فى مصر وان تكلفة فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة يعد اقل تكلفة كما ان جميع الدول المتقدمة تشجع هذا النوع من المشروعات وتعطى لها اولوية فى المشتريات الحكومية وتمنحها العديد من الامتيازات.

واكد اتحاد الصناعات فى توصياته ضرورة منح المشروعات الصغيرة اعفاء ضريبى ٣ سنوات كما يرى الاتحاد ان الصندوق الاجتماعى للتنمية والاجهزة التابعة له هو المؤهل لرعاية المشروعات الصغيرة وتقديم المشورة لها من دراسات جدوى فنية واقتصادية وضمان المخاطر التى تتعرض لها مثل هذه المشروعات.

جريدة الأخبار ٨ / ٣ / ٢٠٠٤